

عقد بيع مرابحة
بين كلٍ من:
ميثاق للصيرفة الإسلامية

9

[الفاضل / الفاضلة].

حُرِّرَ عقد بيع المرابحة هذا (يُشار إليه فيما يلي باسم "العقد" في هذا اليوم) الموافق، بين كل من:

1. **ميثاق للصيرفة الإسلامية**، النافذة الإسلامية لبنك مسقط ش.م.ع.، وهو شركة مساهمة عامة تأسست في سلطنة عُمان بموجب سجل تجاري رقم: 1145738 كمؤسسة مالية مرخصة وخاضعة للبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال، ومقره الرئيسي في البناية رقم: 4/120، المربع رقم: 311، الشارع رقم: 62، مرتفعات المطار، مسقط، سلطنة عُمان (يُشار إليه فيما يلي باسم "البنك")؛
2. (الفاضل/الفاضلة) جواز سفر/ بطاقة شخصية رقم صندوق بريد رقم: الرمز البريدي رقم: سلطنة عُمان، ويمثله / يمثلها (الفاضل / الفاضلة) بصفتها / بصفتها، (يُشار إليه فيما يلي باسم "الزبون") .
(يُشار إلى كلٍ منهما باسم "الطرف"، وإليهما مجتمعين باسم "الطرفين") .
بعد أن أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد والتصريف وخلوهما من الموانع القانونية والشرعية، اتفقا على ما يلي :

تمهيد

حيث إن،

أ. الزبون قد طلب من البنك شراء بعض الأصول (أصول المرابحة) المشار إليها في:

1. عرض السعر المقدم بتاريخ من المورد الأصلي (المورد الأصلي) لأصول المرابحة (عرض السعر)؛
 2. الطلب المقدم بتاريخ من الزبون إلى البنك بشأن شراء الأصول على أساس المرابحة من المورد الأصلي وبيع أصل المرابحة للزبون (الطلب)؛
 3. الوعد بشراء أصل المرابحة بتاريخ والذي وقَّعه الزبون لصالح البنك (الوعد بالشراء).
- ب. البنك قد اشترى وتملك أصل المرابحة من المورد الأصلي بشكل قانوني، ويرغب ببيع أصول المرابحة للزبون.
- ج. الالتزامات المنصوص عليها في هذا العقد ملزمة لكل من الزبون والبنك.
- د. لتجنب الشك، إذا لم يوافق تاريخ السداد يوم عمل رسمي، يُوجَّل السداد إلى أول يوم عمل بعد تاريخ السداد الأصلي، علماً أنه يُقصد بيوم العمل أي يوم تفتح فيه البنوك أبوابها لمزاولة أعمالها في سلطنة عمان باستثناء يومي الجمعة والسبت والعطلات الرسمية.
- و بناءً عليه، فقد اتفق الطرفان على إبرام هذا العقد لبيع وشراء الأصول على أساس المرابحة وفقاً للشروط والأحكام التالية:

1 بيع أصول المرابحة وشراؤها

- 1.1 يوافق البنك على بيع أصول المرابحة، ويقبل الزبون بشرائها من البنك بسعر بيع إجمالي قدره (ريالاً عُمانياً). (سعر بيع المرابحة)، والذي يكون تفصيله على النحو التالي:
أ. سعر الشراء المدفوع من البنك إلى المورد الأصلي لشراء أصول المرابحة (سعر التكلفة): ر.ع (فقط لا غير).
ب. النفقات الفعلية والمباشرة التي تكبدها البنك فيما يتعلق بشراء أصل المرابحة وحيازته، مثل رسوم التوصيل ورسوم التخزين وغيرها من الرسوم الأخرى إن وجدت، (النفقات الفعلية): ر.ع (فقط لا غير).
ج. مبلغ الربح المُتفق عليه بين الطرفين خطياً: ر.ع (فقط لا غير) (مبلغ الربح).
 - 1.2 يوافق الزبون بموجبه موافقة نهائية لا رجعة فيها على سعر بيع المرابحة وكل بند من بنوده على النحو المذكور في البند 1.1 أعلاه، ويقر بأن جميع هذه المعلومات صحيحة ودقيقة. كما يقر الزبون بقبوله لسعر بيع المرابحة والتكاليف المحددة لكل بند من بنوده على النحو المنصوص عليه في البند 1.1.
 - 1.3 تسري جميع الرسوم العادية للبنك والضرائب الحكومية المعمول بها، إن وجدت، بما يتفق مع كتيب رسوم البنك المتاح على الموقع الإلكتروني للبنك www.meethaq.om ويقر الزبون بموجبه ويوافق على أن كتيب رسوم البنك قد يخضع للتعديل وفقاً للمتطلبات التجارية و/ أو التنظيمية لدى البنك.
- #### 1.4 التعديلات
- 1.4.1 سوف يبذل البنك قصارى جهده لإشعار الزبون مسبقاً بأي تعديلات قد تطرأ على هذا العقد عن طريق إرسال رسالة نصية قصيرة إلى رقم الهاتف النقال المسجل للزبون و/ أو رسالة إلكترونية إلى عنوان البريد الإلكتروني المسجل للزبون و/ أو خطاب إلى العنوان البريدي للزبون.
 - 1.4.2 سوف ينشر البنك التحديثات العامة التي تؤثر على جميع زبائن البنك، بما في ذلك الزبون، على موقعه الإلكتروني www.meethaq.om وسوف يعرضها في الفروع أيضاً.
 - 1.4.3 تصبح هذه التغييرات سارية المفعول بعد ستين (60) يوماً من تاريخ الإشعار (ما لم يرد تاريخ سريان مختلف في الإشعار).

2 سداد سعر بيع المرابحة والمبلغ الملتزم بدفعه

- 2.1 هامش الجدية بمبلغ وقدره المدفوع من الزبون للبنك وفقاً للوعد بالشراء يكون دفعة مقدمة من سعر بيع المرابحة في تاريخ إبرام هذا العقد، ويجب سداد الرصيد المتبقي بمبلغ وقدره ريال عماني فقط لاغير) من سعر بيع المرابحة على أقساط شهرية متساوية (قسط سعر بيع المرابحة) حسب المقرر في جدول السداد. كما يتعهد الزبون بموجبه بدفع كل قسط من أقساط سعر بيع المرابحة في تاريخ السداد المحدد دون تأخير ودون الحاجة إلى تنبيه أو إشعار مسبق.
- 2.2 لتجنب الشك، إذا لم يوافق تاريخ سداد قسط بيع المرابحة أو أي مبلغ آخر مستحق الدفع بموجب العقد يوم عمل رسمي، يُؤدّل السداد إلى أول يوم عمل رسمي بعد تاريخ السداد الأصلي.

3 خصم أقساط سعر البيع بالمرابحة

يقح للبنك خصم أقساط سعر بيع المرابحة عند استحقاقها من أي حسابات تابعة للزبون لدى البنك، وكذلك المبالغ التي قد تقضي بها المحكمة المختصة. وفي هذه الحالة، يكون البنك مفوضاً من الزبون لإجراء أي تحويلات ضرورية للعمليات الأجنبية في أي حساب للزبون لدى البنك، وذلك وفقاً لسعر الصرف السائد في البنك في يوم خصم المبلغ.

4 معايمة أصول المرابحة واستلامها وضمادات ما بعد البيع

- 4.1 يقر الزبون بموجبه أنه عاين أصول المرابحة معايمة تامة نافية للجهالة، كما يقر أن أصل المرابحة يتوافق مع الوصف والمواصفات والمعايير والجودة والكمية المنصوص عليها في عرض السعر وطلب الشراء والوعد بالشراء، ويقبوله لأصل المرابحة واستلامه له فإنه يوافق على إقرار استلام أصول المرابحة بالصيغة المرفقة بالعقد في الملحق (1).
- 4.2 يُعفي الزبون البنك، بعد تسليم أصل المرابحة للزبون، من أي مسؤولية عن أي عيوب (بما في ذلك العيوب الخفية) في أصل المرابحة، ويتحمل الزبون وحده المسؤولية عن أي مخاطر تتعلق بأي خسارة أو تلف يلحق بأصل المرابحة أو أي جزء منه.
- 4.3 عند تسليم أصل المرابحة للزبون، تنتقل جميع الضمانات التي يقدمها المورد الأصلي إلى الزبون تلقائياً، ومن ثم يحق للزبون المطالبة بهذه الضمانات، سواء كلياً أو جزئياً، خلال مدة الضمان ذات الصلة من المورد الأصلي حصرياً. ولتجنب الشك، في حالة بيع المورد الأصلي لأصل المرابحة إلى البنك دون تقديم أي ضمانات، عندها لن يحتمل الزبون البنك أي مسؤولية، سواء بموجب العقد أو بموجب القانون، قد تنشأ بسبب غياب مثل هذه الضمانات أو أي نتائج قد تترتب على ذلك.

5 حقوق الضمان

يتعهد الزبون بتزويد البنك بمستندات الضمان والحقوق المنصوص عليها في الطلب (الضمان)، دون الإخلال بحق البنك في طلب ضمان إضافي من الزبون في وقت تقديم الطلب للحفاظ على مصالح البنك المنصوص عليها بموجب هذا العقد.

6 الإقرارات والضمانات الخاصة بالزبون

6.1 يضمن الزبون بموجبه ويقر للبنك أنه:

- اطلّع على أحكام هذا العقد وشروطه ولم يجد فيه أي نوع من الاحتيال أو الخطأ أو أي خطأ آخر يؤثر على إرادته؛
 - لديه الصلاحيات والسلطات الضرورية لإبرام هذا العقد والوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيه، وذلك دون الإخلال بأي قانون، أو أي التزام تعاقدي، أو تعهد، أو وعد مُبرم مع الزبون؛
 - أن المعلومات التي قدمها إلى البنك بموجب هذا العقد صحيحة ودقيقة؛
 - اطلع على بنود هذا العقد اطلاقاً نافياً للجهالة، وتؤكد من موافقة العقد لأحكام الشريعة الإسلامية؛
 - يدرك أن الالتزامات الواردة في هذا العقد ملزمة وسارية عليه وعلى خلفائه القانونيين بما في ذلك ورثته والمنتازل لهم المسموح لهم؛
- 6.2 يجب على الزبون إبلاغ البنك كتابياً على الفور بأي مخالفة لأي من التزاماته، أو تعهداته، أو ضماناته، أو إقراراته المنصوص عليها في هذا العقد بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحالات التالية (حالات الإخلال) أي حالات أخرى تشكل حالة إخلال، بعد تقديم إشعار أو مرور الوقت أو كليهما، وذلك فور علمه بوقوعها

7 حالات الإخلال

7.1 يؤكد الزبون بموجب هذا العقد ويقر ويوافق على أن الحالات التالية تشكل إخلالاً جوهرياً، وتعتبر حالة إخلال، قد يترتب عليه الإنهاء الفوري لهذا العقد:

- 7.1.1 تقديم مستندات مزورة أو احتيالية؛
- 7.1.2 تخلف الزبون عن دفع أي مبلغ مُستحق عليه بموجب هذا العقد في تاريخ استحقاقه؛
- 7.1.3 إعسار الزبون أو إفلاسه؛ و/أو
- 7.1.4 أي مخالفة لإقرارات الزبون وضماداته المُحددة في البند 6 أعلاه؛
- 7.1.5 عدم تقديم أي وثائق أو معلوماتٍ ضرورية عند طلب البنك لها؛
- 7.1.6 عدم الحصول على التصاريح / التراخيص اللازمة (حسب أصل المرابحة)؛
- 7.1.7 إساءة استخدام أي أصل من أصول المرابحة، أو عدم استخدام أصول المرابحة للغرض المقصود على النحو المبين في الطلب؛
- 7.1.8 الإخلال فيما يتعلق بأي التزام مالي؛
- 7.1.9 مع مراعاة أي فترة سماح يمنحها البنك للزبون، فشل الزبون في سداد أي قسطٍ من أقساط المرابحة أو أي مبلغ مُستحق آخر بموجب هذا العقد في تاريخ السداد المقرر دون وجود مبرر معقول يقبله البنك.

7.2 وفقاً للبند 7.1 أعلاه، يلتزم البنك بإشعار الزبون بهذا الإخلال، على أن يتضمن إشعار الإخلال (الإشعار) المعلومات التالية:

7.2.1 **طبيعة الإخلال:** يجب على البنك تضمين تفاصيل طبيعة الإخلال؛

7.2.2 **الإجراء المطلوب من الزبون:** يمنح البنك الزبون مدة ثلاثين (30) يوماً لتنفيذ الخطوات والتدابير التي يجب أن يتخذها لعلاج الإخلال بما في ذلك تسوية أي مبلغ (مبالغ) مُستحقة، إن وجدت.

7.3 في حالة وقوع حالة إخلال تتمثل في تخلف الزبون عن سداد أي مبالغ مستحقة للبنك بموجب هذا العقد، يتعهد الزبون بموجبه بدفع مبلغ تبرع بنسبة 1 % سنوياً من إجمالي المبلغ المُستحق عن كل يوم يستمر فيه التخلف عن السداد، وذلك دون المساس بالحقوق والتعويضات الأخرى للبنك بموجب هذا العقد، وسوف يصرف البنك مبلغ التبرع للأغراض الخيرية فقط، ويكون للبنك الحق الكامل في اختيار المؤسسات الخيرية التي يُصرف لها هذا التبرع بعد الحصول على موافقة هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

7.4 مع عدم الإخلال بالتعهد بدفع مبلغ التبرع بموجب البند 7.3 أعلاه، على الزبون أن يسدد للبنك المبلغ المستحق من سعر بيع المرابحة كاملاً وأي مبالغ أخرى مُستحقة بموجب هذا العقد.

7.5 يجب أن يسعى الطرفان، بحسن نية، إلى حل الخلافات ودياً في موعد لا يتجاوز الإطار الزمني المحدد في الإشعار الصادر عن البنك.

7.6 على الزبون توجيه كافة المراسلات، بما في ذلك الشكاوى أو متابعات حالة الإشعار إلى مدير خدمة الزبائن (وفقاً للتفاصيل الواردة في البند 9.1 (أ) أدناه).

7.7 بصرف النظر عن أحكام البند 7.2 أعلاه، في حالة عدم معالجة الزبون للإخلال على النحو المرضي للبنك، يحق للبنك اتخاذ أي إجراء قانوني والشروع في جميع الإجراءات القضائية ضد الزبون، حسب الضرورة، لحماية مصالح البنك وإنفاذ حقوقه بموجب هذا العقد، والتي تشمل ما يلي:

أ. تقديم طلب إلى المحكمة المختصة لفرض حجز على أصل المرابحة وبيعه من أجل تسوية المبلغ المستحق للبنك. وبوافق الزبون أن يتحمل المسؤولية لتعويض البنك عن أي نفقات مرتبطة بأي إجراء أو إجراءات أو طلب من هذا القبيل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر رسوم المحكمة وأتعاب المحاماة. وسوف يقوم البنك، في جميع الحالات، بإشعار الزبون، في غضون سبعة (7) أيام قبل البدء في أي إجراءات إنفاذ.

ب. المطالبة بسداد كامل سعر بيع المرابحة المُستحق من الزبون وإجراء أي خصومات ضرورية من حسابات الزبون لدى البنك في هذا الصدد؛

ج. إنفاذ أي حقوق يتمتع بها البنك بموجب هذا العقد، بما في ذلك ما يتعلق بأي ضمان وتعويض؛

د. اتخاذ أي إجراءات قانونية أخرى أو الشروع في الإجراءات القضائية التي قد تكون ضرورية لحماية مصالح البنك والحفاظ عليها بموجب هذا العقد، بما في ذلك رفع دعوى ضد الزبون لاسترداد أي خسارة وتكاليف فعلية تكبدها البنك (باستثناء أي تكلفة للتمويل أو فقدان الفرصة) نتيجة للإخلال.

8 التعويض

يتعهد الزبون بحماية البنك وتعويضه وإبراء ذمته من وضد كافة المطالبات والإجراءات والدعاوى القضائية والأحكام والالتزامات والخسائر والأضرار والتكاليف الفعلية (بما في ذلك التكاليف القانونية وأتعاب المحاماة) والغرامات والعقوبات والضرائب المقدّرة والنفقات الناشئة عن أي خسارة أو ضرر يتكبده البنك نتيجة للإخلال الزبون بالتزاماته وتعهوداته وإقراراته وضمائنه المنصوص عليها بموجب هذا العقد.

9 الإشعارات

9.1 يجب أن تكون جميع الإشعارات والمراسلات التي يتبادلها الطرفان فيما يتعلق بهذا العقد في صيغة خطية، على أن تكون موجهة إلى العناوين المنصوص عليها في هذا العقد، ويعتبر الإشعار قد تم استلامه في غضون ثلاثة (3) أيام عمل. ويجب على كل طرف إشعار الطرف الآخر بأي تغيير يطرأ على عنوانه، وعلى الطرف الآخر التصرف وفقاً لذلك فور إشعاره بذلك. وعلاوةً على ذلك، يمكن تقديم أي إشعارات ومراسلات أخرى عن طريق رسالة نصية إلى رقم الهاتف النقال والبريد الإلكتروني المسجل للزبون.

أ. توجّه الإشعارات المرسله إلى البنك على العنوان التالي:

مدير خدمة الزبائن، ميثاق للصيرفة الإسلامية

[ص.ب. 134، روي 112، سلطنة عمان]

رقم الهاتف: +96824656666

البريد الإلكتروني: Meethaq_Contact_Center_wecare@bankmuscat.com

ب. توجّه الإشعارات المرسله إلى الزبون على العنوان التالي:

العنوان
رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني

10 أحكام عامّة

10.1 يعتبر التمهيد أعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ويُفصّل بالبنود والملحقات بنود وملحقات هذا العقد وتشكل الملحقات جزءاً لا يتجزأ منه.

10.2 إن فشل البنك أو تأخيره في ممارسة أي حقوق أو صلاحيات أو تعويضات بموجب هذا العقد لن يشكل تنازلاً عن هذا الحق أو الصلاحية أو التعويض، ولا تحد ممارسة البنك الجزئية لأي حق أو صلاحية أو تعويض من حقه في ممارسة تلك الحقوق والصلاحيات والتعويضات، أو أي حقوق، أو صلاحيات، أو تعويضات أخرى. ولتجنب الشك، لن يكون أي تنازل عن أي حكم من أحكام هذا العقد، أو موافقة على أي خروج عنه، من قبل أي طرف من الطرفين، سارياً إلا في الحالة المحددة التي جرى منح هذا التنازل أو الموافقة الكتابية من أجلها.

10.3 تكون التعويضات المنصوص عليها في هذا العقد تراكمية ولا تقتصر على التعويضات التي ينص عليها القانون.

10.4 جُر هذا العقد باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة وجود أي تعارض بين النصين العربي والإنجليزي، يتم الاحتكام إلى النص العربي. تعتبر جميع الملاحق المشار إليها هنا جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، وتُقرأ وتُفسر وفقاً لأحكامه وشروطه.

11 الضرائب

يتحمل الزبون - إلى الحد الذي يسمح به القانون المعمول به- المسؤولية عن سداد كافة الضرائب المُستحقة بموجب هذا العقد، وعليه أن يسدد للبنك عند الطلب جميع الضرائب التي يدفعها البنك والتي تنشأ بموجب هذا العقد. ولأغراض هذا البند 11، يشمل مصطلح "الضرائب" جميع الضرائب الحالية والمستقبلية والتي تكون مُستحقة الدفع بموجب هذا العقد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ضريبة الدخل وضريبة الاستقطاع وضريبة القيمة المضافة، والجيانات، والرسوم الجمركية، والرسوم، والمصاريف، والتكاليف المتعلقة بهذا العقد أيًا كانت طبيعتها. إذا قررت أي سلطة حكومية أو تنظيمية في أي وقت خلال مدة هذا العقد، فرض ضرائب أو جمارك أو رسوم لم تكن سارية اعتباراً من تاريخ بدء العقد، يكون الزبون ملزماً ويظل مسؤولاً عن دفع هذه الضرائب حال استحقاقها.

12 التنازل عن الفائدة

يقر الطرفان ويوافقان على أن دفع الفائدة يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي، وفقاً للحد الذي تُفرض بموجبه أي التزامات بشأن سداد الفائدة في القانون المعمول به (مع مراعاة أحكام هذا البند) (سواءً بموجب عقد أو قانون)، يرفض الطرفان ويتنازلان صراحةً وبشكل نهائي لا رجعة فيه ودون أي قيد أو شرط عن أي حق في استلام الفائدة من بعضهما البعض.

13 التأمين التكافلي

13.1 بناءً على طلب الزبون، يقوم البنك بتوفير تأمين تكافلي على الحياة للزبون تشمل حالات الوفاة أو العجز الدائم / الجزئي أو جميع ما سبق بموجب اتفاق بين البنك وشركة تأمين / تأمين تكافلي معروفة في سلطنة عُمان.

13.2 للزبون أيضاً أن يحصل على تغطية تأمين/تكافل، بشكل مستقل، يكفي لتغطية قيمة تمويل المرابحة بالكامل بما يرضي البنك. وفي هذه الحالة، يكون الزبون مسؤولاً عن دفع قسط التأمين/ التكافلي إلى شركة التأمين مباشرةً، على أن يتنازل عن وثيقة التأمين إلى البنك.

13.3 في جميع الحالات، يتعهد الزبون بموجبه ويضمن سداد قسط التكافل/التأمين الشهري (بالإضافة إلى أي ضريبة / استقطاعات حكومية إن وجدت) إلى جانب القسط المستحق شهرياً أو سداد قسط التكافل/التأمين إلى شركة التأمين/ التأمين التكافلي مباشرةً دون أي تأخير.

14 القانون الساري وتسوية المنازعات

14.1 يخضع هذا العقد ويُفسر وفقاً للقوانين المعمول بها في سلطنة عُمان، مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

14.2 في حالة أي نزاع ينشأ عن أو فيما يتعلق بتفسير هذا العقد أو تنفيذه، يجب على الطرفين تسوية النزاع ودياً في غضون أسبوعين (2) من الإشعار الذي يقدمه أحد طرفي هذا العقد إلى الطرف الآخر. وإذا فشل الطرف الآخر في الوصول إلى تسوية ودية للنزاع خلال أسبوعين (2)، يحق لأي منهما إحالة النزاع إلى محاكم سلطنة عُمان، والتي يكون لها الاختصاص الحصري لتسوية النزاع.

15 تحصيل الديون

15.1 يوافق الزبون ويقر أنه في حالة عدم سداده لمبالغ التمويل المتأخرة، للبنك أن يستعين بوكالة خارجية شريكة، تعمل مع البنك، وتكليفها بتحصيل هذه المبالغ المتأخرة.

15.2 وستكون مثل هذه الوكالة ضمن فريق البنك، مع مراعاة العناية الواجبة المناسبة التي يقوم بها البنك. وتتولى الوكالة، فور تكليفها، تحصيل المتأخرات، عبر التواصل مع الزبون من أجل تحصيل المبالغ المتأخرة بطريقة شفافة وأخلاقية. وقد يكون ذلك بطرق متنوعة مثل تقديم إشعار كتابي، أو مكالمة هاتفية، أو خطاب تحصيل، أو زيارة شخصية للزبون.

16 التنازل عن خصوصية البيانات

16.1 يجوز للبنك أن يطلب الحصول على معلومات الزبون والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، عنوانه البريدي ورقم هاتفه النقال. ويجوز للبنك أيضاً نقل معلومات الزبون وبياناته إلى جهة خارجية لأغراض التسويق والبحث حسب الحاجة. ويوافق الزبون ويقر أنه يجوز للبنك، وفقاً لتقديره الخاص، جمع معلومات الزبون وبياناته وتخزينها وحفظها ومعالجتها ونقلها، واستخدام هذه المعلومات أثناء سير أعماله.

16.2 يتعهد البنك أمام الزبون على النحو الوارد في هذا العقد، أن البنك يطبق ويلتزم ويتخذ كافة الخطوات المناسبة والمعقولة لضمان الامتثال من جميع النواحي المادية للوائح المعمول بها بشأن خصوصية البيانات وأمنها وجمع المعلومات الشخصية للزبون وتخزينها واستخدامها والإفصاح عنها ومعالجتها وتحليلها وإتلافها.

يوضع علامة في هذا المربع، يوافق الزبون بشكل نهائي لا رجعة فيه ودون قيد أو شرط على أحكام البند 16 "التنازل عن خصوصية البيانات". كما يقر الزبون ويدرك أن قبول البند 16 أمر يخضع لتقديره الخاص، وفي حالة عدم قبول البند 16، لن يتأثر أي حق من حقوقه المنصوص عليها في هذا العقد.

- يعتبر توقيع الزبون على هذا العقد بمثابة تأكيد وموافقة نهائية بشكل لا رجعة فيه على أنه قد قرأ وفهم الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذا العقد بشكل كامل، وأنه يقبل هذا العقد بإرادته الحرة. وعلاوةً على ذلك، يقر الزبون ويدرك أن هذا العقد سوف يصبح ساري المفعول في تاريخ ووقت استلام البنك للعقد الأصلي الموقع.
- وإشهاداً وإثباتاً لنية الطرفين للامتثال لهذا العقد قانوناً، وقع ممثلو الطرفين على هذا العقد في التاريخ المذكور أدناه واستلم الزبون نسخة منه.

17 شكاوى الزبائن

17.1 نظراً لأهمية المناقشة الصريحة في الحفاظ على العلاقات الطيبة بين الطرفين، يجب على البنك والزبون بذل كل جهد ممكن لتسوية أي شكوى أو تظلمات وطلبات وطها في أسرع وقت ممكن.

17.2 إذا كان لدى الزبون أي استفسار أو شكوى بشأن هذا العقد، له أن يتصل بالبنك عن طريق زيارة أقرب فرع، أو الاتصال بمركز الاتصال على 24656666 أو عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي Wecarehelpdesk@bankmuscat.com

17.3 إذا كان لدى الزبون تظلم أو شكوى، فيجب عليه بذل قصارى جهده لإحالة الأمر إلى البنك في غضون ثلاثين (30) يوم عمل من ظهورها.

وقّعه بالنيابة عن البنك:

ميثاق للصيرفة الإسلامية، النافذة الإسلامية لبنك مسقط ش.م.ع.

ويمثله في هذا العقد الفاضل/الفاضلة:

الوظيفة:

التوقيع:

الختم:

التاريخ:

الزبون:

الفاضل/الفاضلة

ويمثله الفاضل/الفاضلة:

التوقيع:

العنوان:

التاريخ:

الملحق 1 إقرار استلام أصول المرابحة

إنه في يوم الموافق

أقر بموجبه، أنا الموقع أدناه الفاضل/الفاضلة: أحمل جواز سفر /بطاقة شخصية رقم: بصفتي المشتري، أنني قد استلمت من **ميثاق للصيرفة الإسلامية** (النافذة الإسلامية لبنك مسقط ش.م.ع.ع) ("البنك") وانتقلت إلى ملكية الأصول المشتراة بموجب عقد المرابحة ("أصول المرابحة") ، والتي اشتريتها بموجب عقد المرابحة المبرم مع البنك بتاريخ 2025/07/13 والتي ورد وصفها في:

1. عرض أسعار أصول المرابحة المقدم من بصفته المورد الأصلي لأصل المرابحة، بتاريخ / /

2. طلب تمويل المرابحة الذي قدّمته إلى البنك بتاريخ / /

3. وعد الشراء الممنوح لصالح البنك بتاريخ / /

كما أقر وأوافق على أنني قد عاينت أصل المرابحة، موضوع هذا الإقرار، معاينة نافية للجهالة، وأؤكد أن أصل المرابحة مطابق للمواصفات المتفق عليها وخالي من أي عيوب واضحة. وأؤكد بموجبه أنه ليس لي الحق في اتخاذ أي إجراءات أو رفع أي دعاوى ضد البنك فيما يتعلق بأصل المرابحة.

المقر بما فيه:

الفاضل / الفاضلة:

التوقيع: